

المنتدى العربي للتنمية المستدامة
التعافي والمنعة

15-17 March 2022 – 17-19 آذار/مارس 2022



17 عقد الشراكات
لتحقيق الأهداف



الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة عقد الشراكات لتحقيق الأهداف

تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية
من أجل التنمية المستدامة

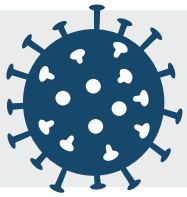
التمويل

أعدت ورقة المعلومات الأساسية هذه في البداية من أجل المنتدى العربي للتنمية المستدامة 2021 وتم تحديثها للمنتدى العربي للتنمية المستدامة 2022. وقد أعدها كل من اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (الإسكوا) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

كانت المنطقة العربية تواجه تحديات جسيمة في تمويل أهداف التنمية المستدامة قبل تفشي جائحة كوفيد-19. فقبل الجائحة، بلغ إجمالي الاحتياجات التمويلية للمنطقة العربية، واللازمة لتلبية الطلب الوطني على تمويل هذه الأهداف، ستة تريليونات دولار¹. وتمادت أزمة كوفيد-19 في كشف تدني مستويات الاستثمار في الرعاية الصحية والتعليم والحماية الاجتماعية، وأبرزت ضعف الموازن المالية والخارجية، وفاقمت حالات الطوارئ الصحية والإنسانية، وزادت أوجه عدم المساواة القائمة. وتفاقم أثر الجائحة على تمويل أهداف التنمية المستدامة في المنطقة بسبب عوامل قائمة أصلاً، بما في ذلك محدودية الحيز المالي، والاعتماد المفرط على القطاعات غير المنتجة، وعدم كفاءة النظم الضريبية وقلة إمكانات تعبئة الموارد المحلية، وارتفاع مستويات خدمة الدين. كذلك، شهدت المنطقة اتجاهاً مقلماً بفعل زيادة الإقراض بشروط غير ميسرة، وخفض مكوّن المنح في المساعدة الإنمائية الرسمية.

ومن الضروري إيجاد الحيز المالي اللازم لتلبية الحاجة الملحة إلى تمويل الإنفاق على الخدمات الصحية والاجتماعية، والتخفيف من الأعباء المفرطة الناجمة عن التمويل بالاقتراض، والاستفادة من خطوط السيولة للحؤول دون الإعسار المالي، وضمان التماسك الاجتماعي من خلال الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والضريبي والنقدي والمالي. ولا بد أيضاً من اتخاذ إجراءات إيجابية لتعزيز كفاءة الإنفاق العام وقدرته على استهداف الفئات المناسبة، ولاعتماد المعادلة المالية والنهج النظمية المناسبة لتعبئة التمويل بجميع أنواعه (العام، والخاص، والمحلي، والدولي، والجماعي، والمتعدد الأطراف، والمبتكر، والتقليدي). ويجب العمل كذلك على دعم الاستثمارات، المحلية والأجنبية، من منظور قائم على الحقوق ومراعٍ لاعتبارات المساواة بين الجنسين، وذلك للتخفيف من المخاطر الصحية والآثار الاجتماعية والاقتصادية للجائحة.

وإضافة إلى معالجة التحديات الملحة التي تواجهها البلدان العربية في تأمين التمويل اللازم على الصعيد الوطني، ينبغي تكييف الهياكل الاقتصادية العالمية من خلال تعزيز الالتزام بتنفيذ خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية.



آثار جائحة كوفيد-19 على تمويل أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية

الإيرادات الضريبية في عام 2020 بفعل جائحة كوفيد-19: خمسة مليارات دولار من رسوم الاستيراد، و15 مليار دولار من الضرائب غير المباشرة الأخرى، بما فيها الضريبة على القيمة المضافة وضرائب محددة على الاستهلاك⁵.

ضربت الجائحة المنطقة العربية وسط تحديات تمويلية متعددة، منها العجز عن تسديد الدين، وقصور التمويل، وضيق الحيز المالي، والأعباء المفرطة الناجمة عن التمويل بالاقتراض، علاوة على التفاوتات الشاسعة في التمويل.

ومن المتوقع أن ينتقل الكثير من القدرات الإنتاجية إلى القطاع غير النظامي، ولا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يُستبعد أن تعود إلى القطاع النظامي من دون إجراء تدخّلات محدّدة الهدف على مستوى السياسات. وحسب التقديرات الأخيرة، انخفض متوسط نسبة الإيرادات الحكومية العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة من 31.9 في المائة في عام 2019 إلى 28.9 في المائة في عام 2020، وسُجل الانخفاض الأكبر في ليبيا (بنحو 19 نقطة مئوية)⁶.

من المرجح أن تزداد الديون، ما يزيد الأوضاع سوءاً. فالاستجابة للأزمة فاقمت العجز المالي من متوسط قدره 2.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019 إلى نحو 9.2 في المائة في عام 2020⁷. وفقد المنتجون العرب للنفط، ولا سيما اقتصادات دول

ضعفت الموازن المالية والخارجية في جميع أنحاء المنطقة في ظل ارتفاع معدلات الفقر والبطالة. ففي عام 2020، أدت الجائحة إلى خسارة 152 مليار دولار من المكاسب الاقتصادية التي كان من الممكن تحقيقها في جميع أنحاء المنطقة². وخسرت أسواق رأس المال العربية ما يقارب ربع رأسمالها في غضون ثلاثة أشهر فقط بعد تفشي الجائحة. وحسب تقديرات الإسكوا، دفعت الأزمة نحو 18 مليون شخص إلى براثن الفقر، مما أدى إلى تضخم عدد الفقراء إلى 119 مليون نسمة، أي ما يعادل 27 في المائة من سكان المنطقة العربية³. وارتفعت نسبة البطالة في 12.5 في المائة في عام 2021، بزيادة قدرها 0.5 نقطة مئوية مقارنة بعام 2020، وكانت معدلات البطالة بين الشباب والإناث في المنطقة من الأعلى بين جميع المناطق⁴. وقد تكدّبت المنطقة العربية، حسب التقديرات، خسائر بقيمة 20 مليار دولار تقريباً في

1 الإسكوا، لوحة تتّبع تمويل أهداف التنمية المستدامة، مشروع الأطر الوطنية المتكاملة للتشخيص والتمويل (سيصدر قريباً).
2 الأمم المتحدة، موجز سياساتي: كوفيد-19 والمنطقة العربية: فرصة لإعادة البناء على نحو أفضل، 2020.
3 الإسكوا، مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية: وقائع وآفاق في المنطقة العربية، 2020-2021.
4 تقديرات الإسكوا استناداً إلى نموذج التوقعات الاقتصادية العالمية. واستندت المقارنة إلى تقديرات ممتدّة أعدتها منظمة العمل الدولية للمناطق الأخرى.
5 الأمم المتحدة، موجز سياساتي: كوفيد-19 والمنطقة العربية: فرصة لإعادة البناء على نحو أفضل، 2020.
6 IMF, Regional Economic Outlook: Middle East and Central Asia, 2021.
7 المرجع نفسه.

المائة في عام 2019، ما يعرّض بعض البلدان المتوسطة الدخل وبلدان مجلس التعاون الخليجي لخطر العجز عن تسديد ديونها⁹.

مجلس التعاون الخليجي، إيرادات كبيرة، فتدهور الرصيد الأساسي من 2.3- في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019 إلى 11- في المائة في عام 2020⁸. واتسعت الفجوة بين النفقات والإيرادات في البلدان العربية المتوسطة الدخل والبلدان الأقل نمواً، حيث بلغت 3- في المائة و11- في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، على التوالي، في عام 2020. وتم تمويل هذا العجز من خلال زيادة الاقتراض وتجديد أرصدة الديون، فوصل الدين العام للمنطقة إلى أعلى مستوى له وهو 1.4 تريليون دولار، أي حوالي 60 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020، بعد أن كان 46 في المائة في عام 2019. وارتفعت نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من 10 نقاط مئوية في دول مجلس التعاون الخليجي، لتصل إلى حوالي 41 في المائة في عام 2020. وفي البلدان العربية المتوسطة الدخل، ارتفعت هذه النسبة إلى 91 في المائة، بعد أن كانت 79 في

الاحتياجات التمويلية للتصدي لجائحة كوفيد-19

حسب تقديرات الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي، تحتاج البلدان النامية إلى مبلغ إضافي قدره 2.5 تريليون دولار لمواجهة أزمة كوفيد-19. أما الاقتصادات المتقدمة، فقد تصدّت حتى الآن للجائحة باتخاذ تدابير قوية لمواجهة التقلبات الدورية، شكلت 88 في المائة من التدخلات العالمية، وهي ممولة بشكل رئيسي من خلال تدابير التوسع المالي والنقدي التي تتخذها المصارف المركزية لتمويل الديون. وعلى النقيض من ذلك، لم تتمكن البلدان النامية من تعبئة القدر اللازم من الموارد المحلية، أو الاستفادة من أسواق رأس المال في ظل الشروط والأحكام وفروق الأسعار نفسها.

المصدر: صندوق النقد الدولي، نقلاً عن مؤتمر صحفي عقدته كريستالينا جورجييفا عقب مكالمة جماعية أجرتها اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية، 2020.



التدابير المتخذة من جانب الحكومات العربية

2. كانت معظم التدابير مجزأة وتفتقر إلى التنسيق والفعالية بفعل الحيز المالي المحدود الذي لطالما أعاق جهود التنمية المستدامة في المنطقة. ففي حين استعانت معظم البلدان العربية بالموارد المتاحة لتنفيذ حزم التحفيز المالي، لجأ بعضها، مثل الجزائر، إلى التقشف للتكيف مع البيئة الجديدة الناتجة عن تدهور أسعار النفط، والتي تزامنت مع تفشي الجائحة. في الوقت نفسه، قامت بلدان أخرى، منها المملكة العربية السعودية، بزيادة الضرائب بعد تقديم حوافز مالية كبيرة. وفي بعض الحالات، هدفت تدابير الاستجابة إلى دعم الأسواق والتخفيف من القيود النقدية من أجل تعزيز قطاع الصحة، ودعم الشركات، ومساعدة الأسر المعيشية والأفراد. وفي حالات أخرى، وضعت تدابير مالية وصناديق أو أدوات خاصة لحشد التبرعات في بلدان منها الجزائر، وجزر القمر، ودولة فلسطين، والكويت، ولبنان، والمغرب، وموريتانيا.

1. لم تكن حزم التحفيز الاقتصادي في المنطقة بالمستوى المطلوب للتصدي لأثر الجائحة. فالحزم التي قدمتها البلدان العربية شكلت مجتمعة 4 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي، أي أقل بكثير من المتوسط العالمي البالغ 23 في المائة¹³. ووفقاً لأداة متابعة الحزم التحفيزية المنقّدة استجابةً لكوفيد-19، تدرج التدابير المتخذة ضمن سبع فئات واسعة، هي: المساعدة الاجتماعية، والتأمين الاجتماعي، والدعم المتعلق بالصحة، والقروض والفوائد الضريبية للأفراد ومشاريع الأعمال، وتدابير سوق العمل، ودعم السياسات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وغيرها من المؤسسات، ودعم السياسات العامة، بما في ذلك التوسع المالي والإنفاق على البحث والتطوير والحلول الرقمية المستقاة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل أساسي.

8 الإسكوا، نقص السيولة وارتفاع الدين: عقبات على مسار التعافي في المنطقة العربية، 2021.

9 المرجع نفسه.

10 الإسكوا، آثار جائحة كوفيد-19 على الاقتصادات العربية: التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر، 2020.

11 مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمي، 2021.

12 مجموعة البنك الدولي، تقديرات موظفي البنك الدولي استناداً إلى بيانات صندوق النقد الدولي بشأن ميزان المدفوعات.

13 United Nations, COVID-19 social protection and economic policy responses of Governments, 2021

الاجتماع الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية في فترة كوفيد-19 وما بعدها

في محاولة للتصدي للجائحة على نحو شامل وعالمي، شاركت عدة بلدان عربية في الاجتماع الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية في فترة كوفيد-19 وما بعدها، وهو أكبر تجمع لقادة العالم يُنظم في سياق جائحة كوفيد-19 من أجل التصدي لها والحفاظ على الزخم اللازم لتمويل خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

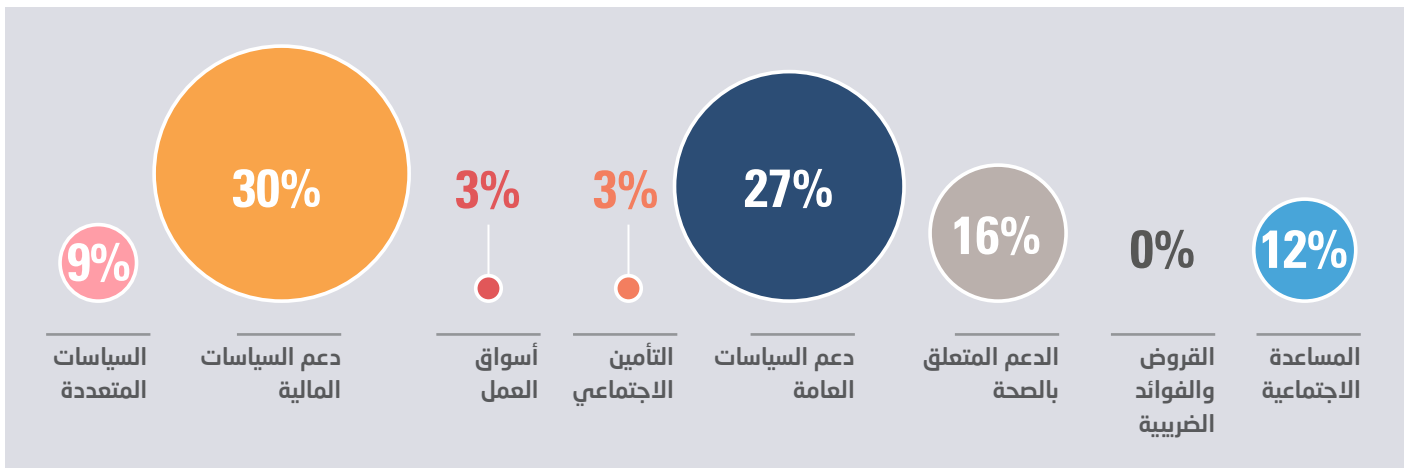
وقد عرض هذا الاجتماع قائمةً من خيارات السياسات المعنية بتمويل التنمية، والتي يمكن اعتبارها بمثابة ملحق ضروري لخطة عمل أديس أبابا لعام 2015. ولا تزال عدة مقترحات متوقفة إلى حد كبير على قرارات تُتخذ خارج نطاق الأمم المتحدة، بما في ذلك قرارات مجموعة العشرين ولجنة بازل ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وصندوق النقد الدولي.

المصدر: www.un.org/en/coronavirus/hle-financing-development

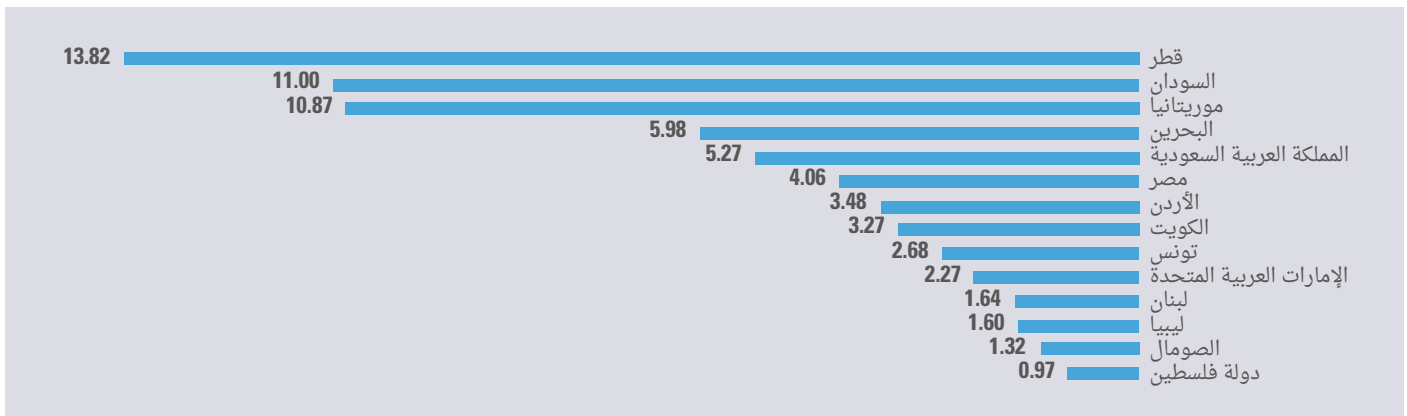
عدم التنسيق بين البلدان العربية أيضاً في إضعاف أثر الحزم التحفيزية، وجعل البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل في المنطقة العربية في وضع أضعف من البلدان المرتفعة الدخل في العالم لأن 90 في المائة من الحزم التحفيزية العالمية تديرها بلدان مرتفعة الدخل.

وفي المنطقة العربية، لم يحصل أي تنسيق إقليمي ولم يُعقد اجتماع إقليمي رفيع المستوى لمناقشة الحزم التحفيزية وخطط الاستجابة لجائحة كوفيد-19. وقد أدى عدم التنسيق بشأن حجم الحزم التحفيزية وتوقيتها إلى الحد من آثارها المضاعفة والتخفيف من انعكاساتها على النمو الاقتصادي والعمل. وساهم

الشكل 1. توزيع الدعم المالي حسب فئات السياسات (النسبة المئوية)



الشكل 2. الدعم المالي الحكومي في البلدان العربية منذ بداية الجائحة (نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)



المصدر: الأمم المتحدة، أداة متابعة الحزم التحفيزية المنفذة استجابةً لكوفيد-19.

ملاحظة: تعني "السياسات المتعددة" أن مقدار الدعم المفضل لكل تدبير من تدابير السياسات غير متاح. ولمزيد من المعلومات، يمكن الاطلاع على قسم الأسئلة والأجوبة في أداة متابعة الحزم التحفيزية المنفذة استجابةً لكوفيد-19.



توصيات على مستوى السياسات العامة المتعلقة بالتحويل لضمان تعافٍ شامل للجميع وتحقيق الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030

بات ضرورياً أن تمضي البلدان العربية والمجتمع الدولي قدماً في تنفيذ خطة عمل أديس أبابا، وأن تتخذ التدابير التصحيحية اللازمة للوفاء بالتوصيات الواردة فيها. والبلدان العربية بشكل خاص بحاجة إلى تعزيز تعبئة الموارد المحلية، نظراً للنقص المتوقع في التمويل الخارجي. وإنّ كلاً من التجنّب الضريبي والتهرب الضريبي والملاذات الضريبية وممارسات التخطيط الضريبي العدواني يقلل من الإيرادات الوطنية ويتسبب بتآكل القاعدة الضريبية، بينما الفساد والجرائم المالية تغيّر وجهه الموارد وتحوّل دون استثمارها في التنمية المستدامة. كما أنّ هذه الانتهاكات تلغي الأثر الإيجابي للاستثمارات العامة والخاصة والمساعدة الدولية¹⁴. ويشكل التصدي لها أولوية بالنسبة للمنطقة، ويمكنه أن يقلل من أوجه عدم المساواة وأن يؤثر إيجابياً على الثقة في المؤسسات وأن يعزّز الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

وفي ما يلي توصيات رئيسية على مستوى السياسات من أجل النهوض بتمويل التنمية المستدامة في المنطقة العربية¹⁵:

تعزيز تقديم المنافع والخدمات العامة التي تستهدف جهتي الإيرادات والنفقات في الميزانيات الوطنية، من خلال تحسين كفاءة الإنفاق الاجتماعي العام والاستثمارات العامة. وفي موازاة ذلك، تحسين الإنصاف والتدرّجية في فرض الضرائب وتحسين إدارتها والامثال لها. بهدف الحد من التدفقات المالية الناجمة عن الممارسات الضريبية غير المشروعة، وزيادة تحصيل الإيرادات الضريبية.

وضع أطر وطنية متكاملة للتمويل، للوصول إلى جميع مصادر/أساليب تمويل أهداف التنمية المستدامة واستغلالها، بما في ذلك تعبئة التمويل العام والخاص من مصادر محلية وأجنبية، وإعادة تقييم النفقات الضريبية؛ ووضع توجيهات بشأن حسابات رأس المال للحد من التدفقات الناتجة من المضاربة المالية، والتخفيف من التفاوت في قيمة العملات في أوقات الازدهار والانكماش الاقتصادي على السواء، وتقليل التدفقات الخارجة إلى أدنى حد ممكن أثناء الأزمات.

مواءمة السياسات المالية وميزانيات الدول مع الأطر الوطنية المتكاملة للتمويل، والاستراتيجيات المتوسطة الأجل للإيرادات، وأطر الإنفاق المتوسطة الأجل مع الالتزام بشكل عام بتحسين الإدارة المالية العامة.

تغيير الحوافز العامة في مجالات متعددة، مثل الطاقة والوقود الأحفوري، وتغيّر المناخ، والنظم الغذائية، لتحقيق وتسريع الانتقال نحو أنماط الاستهلاك المستدامة، وإتاحة الحيز المالي اللازم للإنفاق الاجتماعي من أجل وضع ميزانيات مراعية لأهداف التنمية المستدامة وخاضعة للمساءلة.

اعتماد مبادلة الديون بوصفها أداة مبتكرة للتمويل، من أجل تحرير الحيز المالي اللازم لتقديم النفقات الأساسية¹⁶. وهذا النهج مفيد أيضاً لتسريع التعافي من الجائحة على نحو مراعي للبيئة وشامل للجميع، بعد أن أسفر ارتفاع الديون الخارجية وخدمة الدين في جميع أنحاء المنطقة عن خفض الإنفاق على العمل المناخي وأهداف التنمية المستدامة.

تطوير السياسات الأولية والأطر التنظيمية اللازمة لتوفير الحوافز المناسبة للشركات وحشد الاستثمارات الخاصة، بما في ذلك تطوير الأطر الكفيلة بتسريع التحوّل إلى الاستثمار في الصحة والتعليم وسائر الاستثمارات الموجهة نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وضع خارطة طريق إقليمية متكاملة لتوفير حلول لمكافحة الفساد وغسل الأموال من أجل حماية فعالية تدابير التحفيز، وشفافية وسلامة المشتريات العامة في مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة وغيرها من الأنشطة الاحتياطية، بما في ذلك عن طريق تبادل المعلومات عن الملكيات النفعية، ومكافحة التجاوزات الضريبية والتخطيط الضريبي العدواني، ومضاعفة الجهود من أجل التعاون الدولي وبناء القدرات في المجال الضريبي، وضمان استرداد الأصول المنهوبة، كما عرضها الفريق الرفيع المستوى المعني بتعزيز المساءلة والشفافية والنزاهة في الشؤون المالية الدولية من أجل تحقيق خطة عام 2030، إضافة إلى معالجة التحديات الضريبية الناجمة عن الرقمنة.

14 الإسكوا، مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية: وقائع وآفاق في المنطقة العربية، 2020-2021.

15 لمزيد من المعلومات، يمكن الاطلاع على الفصل الخاص بالهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة في الإسكوا، التقرير العربي للتنمية المستدامة، 2020.

16 من الآليات التي يجري تفعيلها في البلدان الرائدة مبادرة الإسكوا لتأزّر المانحين من أجل مقايضة الديون مقابل العمل المناخي/أهداف التنمية المستدامة (يمكن الاطلاع على الإسكوا، آلية مقايضة الديون مقابل العمل المناخي، 2021).

وقائع أساسية عن الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة - التمويل

ارتداد التمويل

لا تزال المنطقة العربية تشهد ارتداداً في التمويل يصل إلى 2.5 دولار في المتوسط مقابل كل دولار تكسبه المنطقة في التمويل العابر للحدود، كما يتضح من تحليل تعرّض المنطقة للمخاطر للفترة 2012-2016.¹⁷

التدفقات المالية غير المشروعة

تكبّدت المنطقة، حسب التقديرات، 77 مليار دولار من الخسائر السنوية المرتبطة بالتمويل غير المشروع بين عامي 2008 و2015.¹⁸

نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي

تتفاوت نسب الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي بين البلدان الغنية بالنفط والبلدان الفقيرة بالنفط في المنطقة العربية. ففي عام 2017، مثلاً، بلغت النسبة 2.95 في المائة في العراق و4.86 في المائة في قطر مقارنة بنسبة 21.82 في المائة في المغرب و21.92 في المائة في تونس.¹⁹

إزالة المخاطر بشكل عشوائي

أدت ظروف متعددة إلى إزالة المخاطر بشكل عشوائي في المنطقة، حيث أبلغت 35 في المائة من المصارف العربية عن تراجع في علاقاتها مع المصارف المراسلة خلال الفترة 2012-2015.²⁰

الإقراض غير الميسّر كحصة من المساعدة الإنمائية الرسمية

تزايد حصة الإقراض غير الميسّر، مما يثير تساؤلات عما إذا كانت المساعدة الإنمائية الرسمية نفسها عاملاً مساهماً في تراكم ديون المنطقة خلال الفترة 2010-2017.

ولا تزال المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى قطاعات الصحة والتعليم والصرف الصحي ضئيلة.²¹

ارتفاع تكاليف معاملات التحويلات

تبلغ كلفة التحويلات المالية في المتوسط أكثر من 7.1 في المائة في عام 2020، أي أعلى بنسبة 0.5 نقطة مئوية من المتوسط العالمي. وتؤثر الكلفة المرتفعة لقنوات التحويلات المالية على حياة أكثر من 26 مليون أسرة مهاجرة في المنطقة.^{22,23}

17 ESCWA, The State of Financing for Development Report, 2018

18 الإسكوا، التدفقات المالية غير المشروعة في المنطقة العربية، 2018.

19 الإسكوا، التقرير العربي للتنمية المستدامة، 2020.

20 Arab Monetary Fund, Withdrawal of correspondent banking relationships (CBRs) in the Arab region: recent trends and thoughts for policy debate, 2016

21 الإسكوا، بطاقة أداء تمويل التنمية في المنطقة العربية: التعاون الإنمائي الدولي، 2019.

22 ESCWA, The State of Financing Development in the Arab Region, 2018

23 The World Bank, Remittance Prices Worldwide

العالم

المنطقة العربية

التحويلات الشخصية الواردة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي²⁴

0.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي
كانت تحويلات شخصية واردة في عام 2019
+2 في المائة منذ عام 2005

2.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي
كانت تحويلات شخصية واردة في عام 2019
-1 في المائة منذ عام 2005



التحويلات المالية

التجارة البينية العربية

تقارب نسبة التجارة البينية العربية في السلع 13 في المائة، ولكنها تظل أقل بكثير من نسبة التجارة بين دول الاتحاد الأوروبي (64 في المائة) وبين دول رابطة أمم جنوب شرق آسيا (24 في المائة)²⁵.

24 الإسكوا، المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة.

25 الإسكوا، التقرير العربي للتنمية المستدامة، 2020.

